



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2004-2005

”الحمد لله، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده“

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان، إننا نعتبر افتتاحنا الدستوري للسنة التشريعية، فرصة لمخالصة النخبة النيابية والسياسية، ومن خلالها شعبنا الأبني حول قضاياها الكبرى. كما أن حرصنا المتجدد على تبادل المشورة معكم في أحوال الأمة، لا يعادله إلا شعورنا القوي، بجسامة الأمانة، والتزامنا بمنهجيتنا في الحكم، التي تجعلنا نتوخى إشراك البرلمان في بلوغ الهدف الأسمى، لبناء مغرب ديمقراطي موحد، منتج وتضامني، متقدم ومنفتح.

ونود أن نعرب عن اعترازنا بإجماع كل مكونات الشعب المغربي حول التوجهات الاستراتيجية، التي حددناها في خطاب العرش كما نشيد باستعداد الأحزاب السياسية للانخراط فيها، وتجاوبها مع حرصنا على نهوضها بدورها الأساسي، في التوعية والتأخير، وتكوين نخبة مؤهلة لتدبير الشأن العام ورفع التحدي المصيري، للتنمية الشاملة، بالمنهج الحضاري للديمقراطية الحقة.

لذلك، ارتأينا أن نركز خطابنا على تقوية دور الأحزاب، بإيجاد إلهام تشريعي جديد وفعال يستمد فيه الحزب شرعيته القانونية من مشروعيتها الديمقراطية. ويأتي بإجابات جماعية متميزة عن قضايا مجتمعية عريضة. وليس تلبية لمهام شخصية أو فئوية ضيقة.

إن من شأن هذا القانون، الذي ندعوكم للتداول فيه وإقراره، خلال هذه السنة التشريعية، أن يساعد على عقلنة وتجديد، وتحسين المشهد السياسي الوطني، وتخفيف الأحزاب المتجانسة على الاتحاد في أقطاب قوية. كما أنه يعد تجسيدا لحرصنا على توكيد التحديث المؤسسي، بما يكفل عدم إضرار التعددية الحزبية العشوائية، بالقضية السياسية الفعالة. بل إننا نتوخى من هذا القانون، أن يساهم في تمكيننا في أفق انتخابات 2007، من التوفر على خارطة سياسية واضحة،



تتيح لنا، وفقا لتتائج الاقتراع، إنفاضة المسؤولية الحكومية بأغلبية برلمانية منسجمة في برامجها وقصبيتها، على أن تقوم الأقلية بدور المعارضة البرلمانية البناءة، في احترام لحقوقها.

بيد أن هذا القانون المؤسس بكل غير كاف، ما لم يواكبه برنامج تعاقدي للتأهيل الشامل للمشهد السياسي والإعلامي برنامج تكون الدولة شريكة لهيئاته ووسائله، بمدحها إياهم بوسائل العمل وذلك في مراعاة لإشعاعها ولتمثيليتها النيابية، المستمدة من نظام انتخابي فعال وملائم. وفي نطاق احترام إحداثها وبرامجها، وحرصق تمويلها وتسييرها وأنظمتها الداخلية، للديمقراطية والشفافية. وكل ذلك في كل ميادين القانون ومراقبة القضاء.

وكما أكدنا على ذلك في خطاب العرش فإننا حريصون على أن يتمخض هذا القانون عن توافق إيجابي يسمو به إلى أعلى الدرجات. وعن تشاور واسع وبناء، يجسد غيرتنا على هيأتنا السياسية، ونبذنا للتحامل المجاني عليها، أو التنكر الرخيص لها. فكل الأحزاب الوصية قد ساهمت، سواء من موقع الأغلبية أو المعارضة، في توضيح صرح الدولة الحديثة للحق والمؤسسات، في نطاق الملكية الدستورية. إن هذا المشروع الذي نعتبره لبنة أساسية للمسير قدما بالانتقال الديمقراطي إلى الأمام، يقتضي تأهيل العمل النيابي، بتجاوز البرلمانية التمثيلية الكلاسيكية إلى البرلمانية العصرية.

وذلك بتربيخ ممارسة برلمانية مواهنة، ترفض المزايدات السياسية العقيمة. برلمانية ناجحة تشجع الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص وإننا لندعوكم إلى الإسهام من خلال دبلوماسية نيابية فعالة ومنفتحة، في الإشعاع الدولي للمغرب، والدفاع عن مصالحه العليا. فالبرلمانية الجديدة هي فضاء لممارسة السياسة باعتبارها فن الممكن، ولغة الحقيقة "والمعقول". وليست مجالاً للشعبوية والديماغوجية. وذلكم هو سبيلنا الوحيد لتحقيق مصالحه المغاربة مع العمل السياسي النبيل.

ومستل الديمقراطية السياسية صورية وهشة، إذا لم تدعمها التعبئة والمشاركة المكثفة لتحقيق تنمية اقتصادية ولجتماعية وثقافية قوية ومستدامة. بل إن أعداء الديمقراطية قد يوظفون ما توفره من حريات للقضاء عليها، مستغلين بؤس المحرومين ويأسهم.

ومن ثمة كان تركيزنا على أن يتواكب التحديث السياسي، بمكاسبه الهامة، في مجال تربيخ دولة الحق والمؤسسات، مع إصلاحات كبرى في مجال تفعيل التضامن الاجتماعي، وتوضيح التحديث الاقتصادي.



وفي هذا السياق، فإننا نعتبر أن المناخ العام مناسب، أكثر من أي وقت مضى، قصد إعطاء الإقلاع الاقتصادي وتيرته القصوى، لتحقيق نمو اقتصادي قوي وقار، موفر لفرص الشغل المنتج للشباب.

وإننا ندعو الحكومة، وكل الفاعلين، إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية، واثقين من توفرنا على العزيمة الراسخة، والمؤهلات الضرورية للنجاح ولكسب رهاناتها، مستشعرين بأن الضريبة الوصلية والدولية، بالرغم من مصاعبها وصوارثها، لا تسمح لنا بإخلاف موعدنا التاريخي مع هذا التحدي المصيري.

كما نحث الحكومة على مواصلة مضاعفة الجهود، لإزالة كل العوائق أمام حاجة البلاد الملحة لتحفيز الاستثمار المنتج، والتوظيف الأمثل لكل الإمكانيات والطاقات المتاحة لنا، داخل وخارج البلاد، والإقدام على اتخاذ القرارات الشجاعة والصائبة، التي تتطلبها المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد. وبذلك تجسد توجهنا الراسخ نحو السير بالإقلاع الاقتصادي دوماً إلى الأمام، ضمن رؤية واضحة وتقدم موصول إلى الأعلى، لا رجعة فيه. كما يتعين على الحكومة، اتخاذ القرارات الحكيمة والجريئة التي تتطلبها المصلحة العليا للموطن والمواطنين، من خلال ابتكار حلول جريئة ومسؤولة، للمعادلات الوصلية الصعبة. معادلات التوفيق بين الحفاظ على التوازنات المالية والاجتماعية، وبين إكراهات أعباء التسيير الاستهلاكية، ومستلزمات تمويل الاستثمار المنتج، وأيضاً بين دينامية توسيع الحريات العامة والفردية، وبين متطلبات الحفاظ على النظم العام، تفادياً للفجوة بين التصور الديمقراطي والواقع الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين، إن على كل المواطنين، أن يتحلوا بروح الإلتزام، والارتفاع إلى مستوى المرحلة الحالية. مرحلة من حقنا الاعتزاز بكوننا نضع فيها أركاناً عتيقة، لبناء مغرب اليوم والغد. ولكن من واجبنا اليقظة والتعبئة. واستشعار أن بلدنا يواجه تحديات استهداف ديمقراطيته وهويته المتميزة، من طرف الإرهاب والتصرف المحذور بالعالم كله.

ومحاولات النيل من وحدته الترابية من لحن خصومها والأصماع الخارجية، وإعاقة تقدمه من قبل ضعف الإنتاجية، والتنافسية والتنمية البشرية.

ومهما كانت جسامة هذه التحديات، فإن رفعها رهين، بتعبئتنا الشاملة، وعملنا الدؤوب، وصمودنا لبناء مجتمع ديمقراطي تنموي. وهذا ما يشهد به تاريخ المغرب العريق. فقد نهل بفضل



الالتحام الوثيق بين الشعب والعرش منارة للحرية وقلعة حصينة في وجه الكيد والمؤامرات،
وأصماع المهيمنة، معباً للدفاع المستميت عن حريته وأمنه ووحدته. كما سيبقى متشبثاً بأسلوبه
الحضاري في الحوار والانفتاح، والوفاء بالعهود، وحسن الجوار، والحرص على استقرار فضائه
الاستراتيجي.

وسواصل قيادة وتعبئة شعبنا الوفي على هذا النهج القويم. وكما أعلننا عن ذلك في أول
خطاب للعرش فإننا لا نملك عصا سحرية لحل كل المعضلات. بيد أنني أؤكد لشعبي الأبي، أن
لدينا ما هو أقوى من ذلك، ألا وهو العزم الأكيد، والتفاؤل الملتزم بتوجهه مستقبلي وواعد،
كفيل بجعل نور الأمل والعمل والاستبشار، يهزم كُلام اليأس والتشاؤم والتخاذل، سلاحننا الوحيد هو
إرادتنا الراسخة، التي هي من إرادة شعبنا، واثقين في قدرتنا الجماعية على رفع تحديات
الحاضر والمستقبل، بالتحام وإقدام وإيمان.

" إن يعلم الله في قلوبكم خيراً بوقتكم خيراً. صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."